الأمم المتحدة

A/C.5/78/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والسبعون

Distr.: General
28 May 2024
Arabic
Original: English

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين 20 أيار/مايو 2024، الساعة 10:00

الرئيس: السيد محمود ..... (مصر)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد بشار بونغ

المحتويات

البند 136 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)*

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. وينبغي أن تُعرض في مذكرة وأن تُدرَج أيضا في نسخة من المحضر. وينبغي إرسالها في أقرب وقت ممكن إلى Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

24-08952 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة 10:05.

البند 136 من جدول الأعمال: تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة *(تابع)*

1 - **السيدة بولارد** (وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال): قالت إنه منذ العرض الذي قُدِّم بشأن الحالة المالية للأمم المتحدة في الجلسة السابعة والثلاثين للجنة، وردت مدفوعات بلغ في أعقابها عددُ الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية 111 دولة؛ وبلغ عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في عمليات حفظ السلام 58 دولة؛ وبلغ عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في المحكمتين الدوليتين 90 دولة؛ وبلغ عدد الدول التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في جميع الفئات 51 دولة. وبالإضافة إلى ذلك، وردت اشتراكات في الميزانية العادية من دولتين عضوين، ووردت اشتراكات في حفظ السلام من ثماني دول أعضاء، ووردت اشتراكات في المحكمتين الدوليتين من دولة عضو واحدة.

2 - **السيد أينوموهيشا** (أوغندا): تكلم باسم مجموعة الـ 77 والصين، فقال إن الأمم المتحدة بحاجة إلى تمويل كاف يمكن التنبؤ به للوفاء بولاياتها. وقد أدت تقلبات الحالة النقدية للميزانية العادية إلى عدم إمكانية التنبؤ وعدم اليقين في تنفيذ الميزانية. وتلاحظ المجموعة أن مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة قد بلغ في 30 نيسان/أبريل 2024 فيما يتعلق بالميزانية العادية 1,7 بليون دولار وبلغ فيما يتعلق بحفظ السلام 2,6 بليون دولار. وقد اضطرت المنظمة إلى تمديد التدابير التي اتخذتها للحفاظ على النقدية، وذلك لتفادي نفاد النقدية بحلول آب/أغسطس 2024.

3 - وأضاف قائلا إن قدرة المنظمة على تسوية التزاماتها تتوقف بالكامل على سداد الدول الأعضاء للاشتراكات المقررة، ولا سيما الدول التي عليها أعلى المتأخرات. وتشعر المجموعة بقلق بالغ لأن إحدى الدول الأعضاء مدينة بأكثر من نصف جميع الأنصبة المقررة غير المسددة للميزانية العادية وحفظ السلام، على الرغم من أن لديها القدرة على الدفع. وتشكل هذه الحالة أمرا فاضحا في ظل الظروف الراهنة. فعلى الرغم من أن هذه الدولة العضو تستفيد من خلل أساسي في طريقة تحديد كيفية تمويل المنظمة، فإنها تمتنع بصورة انفرادية عن سداد اشتراكاتها لأسباب سياسية على الرغم من أنها تتمسك بامتيازاتها الخاصة في مجلس الأمن. وينبغي للدول الأعضاء التي تتمتع بالقدرة على تحويل أقوالها إلى أفعال أن تقوم بذلك، وأن تسوي متأخراتها، وأن تسدد أنصبتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط.

4 - وأردف قائلاً إن تمتع المنظمة بالاستقرار المالي أمر حاسم لتسيير أعمالها بفعالية ولإنجاز ولاياتها. وأعرب عن تقدير المجموعة للدول الأعضاء التي بذلت جهوداً لخفض مستوى اشتراكاتها غير المسددة، رغم الصعوبات المالية التي تواجهها. وأعرب كذلك عن تعاطف المجموعة مع الدول الأعضاء التي لا تستطيع فعلاً الوفاء بالتزاماتها المالية لأسباب خارجة عن إرادتها. وقال إنه ينبغي بذل كل جهد ممكن لمساعدة الدول الأعضاء في دفع اشتراكاتها المقررة، وينبغي ألا تعاق الدول الأعضاء عن الوفاء بالتزاماتها القانونية والمالية تجاه المنظمة، لا سيما عندما تواجه المنظمة تحديات مستمرة في مجال السيولة. وعلى الرغم من تحمل المجموعة لحصة متزايدة من العبء المالي للأمم المتحدة، فإنها ملتزمة بالمشاركة على نحو بناء في الجهود الرامية إلى حل الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة. وهي تدعو شركاءها إلى أن يحذُوا حذوها؛ وإلا فستكون الدول الأعضاء هي التي حكمت على المنظمة بالفشل في وقت تشتد فيه الحاجة إلى نجاحها.

5 - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إن الرابطة تشعر بالقلق إزاء حالة السيولة في المنظمة وأثرها على عملها، سواء في المقر أو في عمليات حفظ السلام. وتلاحظ الرابطة أنه على الرغم من وجود فائض نقدي في الميزانية العادية في بداية عام 2023، تجاوز العجز النقدي في نهاية ذلك العام 400 مليون دولار. وتعرب الرابطة عن استيائها لأن الأمانة العامة اضطرت إلى استنفاد صندوق رأس المال المتداول وجزء كبير من الحساب الخاص بحلول نهاية عام 2023.

6 - وأضاف قائلا إنه لئن تجاوزت المبالغ المحصلة حتى 30 نيسان/أبريل 2024 تقديرات الأمانة العامة، فإن ذلك يعزى جزئيا إلى عمليات سداد المتأخرات. ولا ينبغي للدول الأعضاء أن تسقط في فخ الرضا عن النفس. فالمنظمة لا تزال في وضع سيء، لا سيما إذا لم يسدد المساهم الرئيسي مستحقاته في أوانها. والتدابير الصارمة التي اتخذتها المنظمة للحفاظ على النقدية تؤثر بالفعل على تنفيذ الولايات وتقوض فعالية المنظمة، بما في ذلك دعمها لعمل الدول الأعضاء.

7 - وأردف قائلا إن الرابطة تلاحظ أن الحالة المالية لعمليات حفظ السلام أفضل قليلاً. ففي 30 نيسان/أبريل 2024، بلغت الاشتراكات الواردة 5,6 بلايين دولار من مجموع الأنصبة المقررة

لعمليات حفظ السلام البالغ 6 بلايين دولار. ومع ذلك، يبلغ مستوى الأنصبة المقررة غير المسددة 2,6 بليون دولار، بما في ذلك المتأخرات. وتحث الرابطة الدول الأعضاء على أن تدفع بأسرع ما يمكن اشتراكاتها غير المسددة لتمكين عمليات حفظ السلام من الوفاء بولاياتها دون المساس بسلامة حفظة السلام.

8 - وتابع قائلا إن الصعوبات المالية التي تواجهها المنظمة تعزى أساسا إلى تأخر دفع الاشتراكات المقررة أو عدم دفعها. وبالنظر إلى أزمة السيولة الحادة التي تواجهها المنظمة، يجب على الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها المالية بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. ويقع على عاتق الدول الأعضاء التزام قانوني بضمان حصول الأمم المتحدة على الموارد التي تحتاج إليها لتنفيذ الولايات التي حددتها الدول الأعضاء، كما يقع على عاتقها مسؤولية أخلاقية عن ذلك. وتثني الرابطة على الدول الأعضاء التي تسعى إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه الأمم المتحدة على الرغم من أنها تواجه صعوبات حقيقية في دفع اشتراكاتها المقررة بسبب عوامل خارجة عن إرادتها. وذكر أن الدول الأعضاء في الرابطة ملتزمة بالوفاء بالتزاماتها المالية وهي تدعو الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة إلى أن تحذو حذوها حتى تظل المنظمة فعالة وقادرة على التصدي للتحديات العالمية المعقدة.

9 - وتكلم بصفته الوطنية، فقال إنه في الوقت الذي تستعد فيه الدول الأعضاء لانعقاد مؤتمر القمة المعني بالمستقبل ولاعتماد ميثاق من أجل المستقبل، لا بد من إيجاد حل مستدام طويل الأجل للصعوبات المتكررة المتعلقة بالسيولة التي تواجهها المنظمة. ويجب ألا تقع الأمم المتحدة رهينة لهذه التحديات، لا سيما وأنها ناجمة عن عدم دفع الاشتراكات المقررة. ويجب على جميع الدول الأعضاء الملتزمة بالنظام المتعدد الأطراف أن تفي بالتزاماتها القانونية وأن تدفع بالكامل وفي الوقت المحدد ما عليها، تماما كما فعلت سنغافورة دائما. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك قدر أكبر من الشفافية في سداد الاشتراكات المقررة، لضمان قيام الدول الأعضاء التي تعلن تأييدها للمنظمة بالبرهنة على هذا التأييد أيضاً من خلال دفع ما عليها بالكامل وفي الوقت المحدد.

10 - **الرئيس:** قال إنه يشجع الدول الأعضاء على اغتنام الفرصة التي يتيحها مؤتمر القمة المعني بالمستقبل لضمان إدراج صياغة في الميثاق من أجل المستقبل تتناول الصعوبات وأوجه الجمود الهيكلية التي تؤثر على الحالة المالية للمنظمة، بغية ضمان أن تتمكن الأمم المتحدة من مواصلة الوفاء بولاياتها.

11 - **السيد كاميلي** (ممثل الاتحاد الأوروبي، بصفة الاتحاد مراقباً): قال إن مشاكل السيولة المستمرة التي تواجهها المنظمة تؤثر على قدرتها على الوفاء بولاياتها. ونتيجة لذلك، تُؤجَّل في المقر وفي الميدان أنشطة ونواتج أو تُلغى. وقد أدى تراكم حالات التأخير ونقص التنفيذ إلى دوامة سحيقة تؤثر تأثيرا خطيرا على أداء المنظمة وأهميتها.

12 - وأضاف قائلا إن إيجاد حل لأزمة السيولة مسؤولية مشتركة بين الأمانة العامة والدول الأعضاء. وأعرب عن إشادة الاتحاد الأوروبي بالجهود التي يبذلها الأمين العام والمراقب المالي ومديرو البرامج للوفاء بولاياتهم على الرغم من حالات نقص السيولة النقدية. وذكر أنه لا يمكن معالجة السبب الجذري لمشاكل السيولة إلا إذا سددت الدول الأعضاء اشتراكاتها المقررة بالكامل وفي حينها. وفي الحالات التي يستحيل فيها سداد الاشتراكات بالكامل وفي الوقت المحدد، ينبغي للدول الأعضاء أن تبلغ الأمانة العامة بوضوح بخطط سدادها من أجل ضمان إمكانية التنبؤ بالتدفقات النقدية قدر المستطاع. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بالجهود التي تبذلها بعض الدول الأعضاء لخفض متأخراتها، وعن تشجيعه للدول الأخرى التي عليها متأخرات على معالجة هذه الحالة على سبيل الأولوية.

13 - وأردف قائلا إنه لا بد من بذل المزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية الهيكلية التي تؤدي إلى الانزلاق في دوامة تهوي بحالة السيولة ولا بد من إيجاد حلول مستدامة لها. وينبغي استعراض النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة. ويرى الاتحاد الأوروبي وجاهة في منع رد الأموال غير المنفقة إلى الدول الأعضاء التي عليها متأخرات، وفي التجميع الشامل للنقدية لتمكين المنظمة من الاستفادة على أفضل وجه من السيولة المتاحة في جميع حسابات الأمم المتحدة. وآلياتُ سد الفجوة في السيولة مهمة أيضاً وينبغي أن تظل قيد الاستعراض عن كثب لضمان أن تظل ملائمة للغرض المنشود منها.

14 - وتابع قائلا إن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بارتياح الآثار الإيجابية المترتبة على القرارات المتعلقة بعمليات حفظ السلام التي اتُّخذت في الجزء الثاني من الدورة الثالثة والسبعين المستأنفة للجمعية العامة، ولا سيما إدارة الأرصدة النقدية لجميع عمليات حفظ السلام العاملة كصندوق مشترك وإصدار رسائل تتعلق بالأنصبة المقررة تدعو الدول الأعضاء إلى دفع اشتراكاتها في عمليات حفظ السلام عن كامل فترة الميزانية السنوية. فهذه التدابير لم تؤد إلى تحسين إدارة السيولة وإمكانية التنبؤ بالنقدية فحسب، بل أفضت كذلك إلى تعزيز الوفاء بالولايات.

15 - ومضى يقول إن الاتحاد الأوروبي، بوصفه مدافعا بشدة عن تعددية الأطراف وأكبر مساهم مالي جماعي في الأمم المتحدة، ملتزم بتوفير الموارد اللازمة لتمكين المنظمة من إنجاز ولاياتها بفعالية. ويشكل ضمان سلامة الوضع المالي للأمم المتحدة أمرا حاسما لتمكينها من تنفيذ ولاياتها.

16 - **السيد ويليامز** (المملكة المتحدة): قال إن وفد بلده يشعر بالقلق إزاء تدهور حالة السيولة في المنظمة. ومع أن تنفيذ تدابير احتواء التكاليف أمر يؤسف له، فإن المملكة المتحدة تتفهم المعايير التشغيلية التقييدية التي تواجهها الأمانة العامة. ويثني وفد بلده على المنظمة لما تبذله من عناية في تحديد أولويات أنشطتها وإدارة مواردها من أجل كفالة الوفاء بالولايات، مع التركيز على الأنشطة التي لها أكبر الأثر.

17 - وأضاف قائلا إن سلامة الوضع المالي للمنظمة تتوقف على سداد الدول الأعضاء لاشتراكاتها المقررة بالكامل وفي الوقت المحدد ودون شروط. وأعرب عن سرور وفد بلده لأن عدد الدول الأعضاء التي سددت بالكامل اشتراكاتها تجاوزت، في 20 أيار/مايو 2024، ما كان عليه في تلك المرحلة من أي سنة سابقة، وقال إن الوفد يحث الدول التي عليها مستحقات غير مسددة على أن تسددها بأسرع ما يمكن. ومن الضروري أن تسدد جميع الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت المحدد. وبالنظر إلى حالة عدم اليقين الجيوسياسي الحالية، يجب أن تُزود الأمانة العامة بموارد كافية وبقواعد وأنظمة مالية مرنة بما فيه الكفاية بغية تمكينها من الوفاء بالولايات. وينبغي للأمانة العامة أن تنظر في تعديل النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة لتحسين إدارة السيولة.

18 - وواصل كلامه قائلا إن المملكة المتحدة ملتزمة بتحقيق الاستقرار المالي للمنظمة. واستجابة لشواغل الأمانة العامة فيما يتعلق بعدم إمكانية التنبؤ بدفع الاشتراكات المقررة وحالات التأخير في سدادها، واءمت المملكة المتحدة مدفوعاتها مع فترات ميزانية الأمم المتحدة؛ وهي تشجع الدول الأعضاء الأخرى على أن تحذو حذوها. وقال إن من دواعي سرور وفد بلده ظهور اسم المملكة المتحدة على قائمة الشرف، وهي قائمة الدول الأعضاء التي سددت بالكامل أنصبتها المقررة في الميزانية العادية خلال الأيام الثلاثين الأولى من السنة. وكما لاحظت وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في الجلسة السابعة والثلاثين للجنة، لا يمكن للمنظمة أن تحل أزمة السيولة إلا إذا وفت الدول الأعضاء بالتزاماتها المالية بطريقة يمكن التنبؤ بها وفي الوقت المناسب. وينبغي للدول الأعضاء أن تصغي للشواغل التي أعربت عنها الأمانة العامة وأن تسدد اشتراكاتها المقررة بطريقة تسمح للأمم المتحدة باستخدام مواردها على أفضل وجه.

19 - **السيد ليسيكوف** (الاتحاد الروسي): قال إن الزيادة الكبيرة التي طرأت في الأشهر الأخيرة على السيولة النقدية المتاحة للأمانة العامة علامة إيجابية. وكما لاحظت وكيلة الأمين العام للاستراتيجيات والسياسات الإدارية ومسائل الامتثال في الجلسة السابعة والثلاثين للجنة، فإن المبالغ التي دفعها الاتحاد الروسي لتسديد اشتراكاتها في الميزانية العادية لم يقيدها المصرف لحساب الأمانة العامة بل أعادها إلى الكيان المرسِل. وأعرب عن قلق وفد بلده لأن الأمانة العامة لا تتمكن من أن تقبض من جميع الدول الأعضاء مدفوعاتها إلى ميزانيات الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن أحد مصارف الولايات المتحدة رفض إجراء التحويل نتيجة للتدابير التقييدية الانفرادية غير القانونية، فإن المسؤولية عن عدم تلقي الاشتراكات الروسية تقع بالكامل على عاتق الولايات المتحدة الأمريكية. وتمنع الاتحادَ الروسي من تمويل الأمم المتحدة حاليا دولٌ لا تسدد اشتراكاتها المقررة بالكامل، وفي الوقت نفسه تمول هذه الدول أنشطة عسكرية في جميع أنحاء العالم. وينبغي للجنة الخامسة ولجنة الاشتراكات، المكلفتين بالنظر في الحالة المالية للأمم المتحدة وفي العقبات التي تحول دون استقرار المنظمة، أن تجريا مناقشات مخصصة لهذه المسألة. ومع ذلك، سيبذل الاتحاد الروسي قصارى جهده للوفاء بالتزاماته المالية تجاه المنظمة بالكامل وبأسرع ما يمكن.

20 - وأعرب عن أسف وفد بلده لأن الأمانة العامة تقدم بصورة دورية مقترحات بشأن منح الأمين العام المرونة اللازمة في المسائل الإدارية ومسائل الميزانية والموارد البشرية، لتمكينه من نقل الأموال المتاحة من بند في الميزانية إلى آخر، أو من حساب بعثة إلى حساب بعثة أخرى مثقلة بالديون. وبالإضافة إلى ذلك، قال إن تدابير توفير التكاليف التي فرضتها الأمانة العامة دون التشاور بشأنها مع الدول الأعضاء، بما في ذلك تجميد عملية التوظيف ورفض تقديم خدمات المؤتمرات، تؤثر سلبا على عمل الأمم المتحدة. وينبغي للأمانة العامة أن تعد مقترحات رامية إلى الضغط على الدول التي عليها متأخرات كبيرة، بما في ذلك وضع أحكام بشأن توظيف مواطنيها وبشأن سداد مدفوعات الموردين التابعين لها.

21 - **السيدة الشيخ** (المملكة العربية السعودية): قالت إن المملكة العربية السعودية ملتزمة بسداد جميع اشتراكاتها بالكامل وفي الوقت

المناسب وبدون شروط. وقد أقرت حكومة بلدها تدابير لتمكين المملكة العربية السعودية من سداد مستحقاتها في حفظ السلام بحلول نهاية هذا العام.

رُفعت الجلسة الساعة 10:40.